ar العربية

البيان الأول للمؤتمر

مؤتمر من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية

18 أطروحة من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية

فبراير 2013

" أريد أن تتمكّن الأغلبية العظمى، وهي الأغلبية الوحيدة، من أن يكون لكل فرد منها الحق في أن يتكلّم، أن يقرأ، أن يستمع، وأن ينبسط.
لم أستوعب أبدا أن يكون النضال شيئا آخر غير كونه وسيلة للقضاء على الصرامة.
لقد سلكت طريقي هذا لأني أعتقد أنه سبيل إلى اللطف الدائم.
إنني أكافح من أجل أن تتضاعف هذه الطيبة العامة، وألّا تنضب أبدا "

الشاعر الشيلي، بابلو نيرودا (أعترف أنني عشت، 1974

إن بيان مؤتمر : من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية يدخل في إطار البيان العالمي للإيكولوجيا الاشتراكية الذي نُشر سنة 2002، وكذا في إطار إعلان الإيكولوجيا الاشتراكية لبيليم سنة 2009، وذلك من أجل فتح المجال لتأسيس مشروع سياسي جديد.

لقد خضع هذا البيان لنقاشات واسعة في إطار مؤتمر: من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية الذي نظّمه حزب اليسار بتاريخ فاتح ديسمبر 2012. ومنذ ذلك الحين، فقد تم إقحام 133 تعديلا موضوعيا، بناء على اقتراحات وضعت من طرف ثلاثين شخصية من آفاق مختلفة، تم التوصل بها ومعالجتها.

إننا نقترح هذه الخلاصة على كل من يودّ ذلك، من منظّمات أو أفراد، في فرنسا أو على المستوى الدولي، الذين يجدون ضالتهم في الإيكولوجيا الاشتراكية.

ستتم مناقشة "**بيان مؤتمر : من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية**" هذا، طيلة السنة كما سيعاد نقاشه بمناسبة المؤتمر الثاني من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية الذي سينعقد خلال ديسمبر 2013، في إطار اللجنة المشرفة على المؤتمر، والمتكونة من الشخصيات التالية : ماتيو أغوستيني، بول أرييس، غيوم إيتييفان، لوران غاروست، سوزان جورج، جانيت هابيل، داميان جوليتون، ماتيو لوكوانغ، جاك لوريشوم، ميكائيل لوي، لوران مافيس، كورين موريل دارلو، أرنو مانستر، دانييل أوبونو، أنيتا روزنهولك...

وستجدون كافة المعلومات حول المؤتمر الدائم من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية على الموقع : ecosocialisme.com

فهرس بيان مؤتمر الإيكولوجيا الاشتراكية

أ ما هي الإيكولوجيا الاشتراكية ؟..... 4

1. البديل الملموس والراديكالي 4
2. نموذج المصلحة العامة..... 4
3. خلاصة سياسية يسارية جديدة..... 4
4. تجديد الاشتراكية..... 5

ب من أجل الخروج من مأزق الإديولوجيات..... 5

5. كذبة الرأسمالية الخضراء ومخاطر الإديولوجية البيئية 5
6. مأزق الديموقراطية الاجتماعية 5

ج من أجل إقامة اقتصاد سياسي جديد في خدمة التقدّم الإنساني 6

7. وضع الاقتصاد في خدمة الاحتياجات 6
8. إجراء قطيعة مع الأفكار النمطية التقليدية..... 6
9. من أجل الإنتاج بشكل مختلف 6
10. من أجل التأسيس للقاعدة الخضراء باعتبارها بوصلة للسياسة 6

ح من أجل بناء الثورة الاشتراكية..... 7

11. حول ضرورة تضافر النضالات..... 7
12. النضال والمقاومة من أجل الابتكار..... 7
13. تنفيذ التخطيط البيئي..... 7
14. لا إمكانية لوجود المساواة والجمهورية الاجتماعية، في غياب الجمعية التأسيسية 8
15. من أجل خوض المعركة الثقافية 8
16. من أجل كسر القيود المفروضة من طرف المعاهدات الليبرالية 8
17. من أجل خوض المعركة العالمية والشمولية 9
18. خوض ثورة المواطنة من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية 9

مقال افتتاحي

أيها القرّاء، أيها الرفاق، أيها الاصدقاء وأصحاب الفضول،

يبدو أننا نحن المنتسبون إلى حزب اليسار ننتمي إلى معسكر الرؤوس العنيدة. وهذه حقيقة. فنحن نعترف بأنه لطالما يعجبنا تحرير الخيال ومزاحمة الافكار المتحجّرة... وهذا بالتحديد ما يهدف إليه مشروع الإيكولوجيا الاشتراكية.

ذلك أنّ الإيكولوجيا الاشتراكية هي مزيج متفجّر من الاشتراكية المتخلصة من منطق الإنتاجية والإيكولوجيا المعادية بشراسة للرأسمالية. فالإيكولوجيا الاشتراكية تساهم بعنصر أساسي يتمثّل في توفير الحماية الإيكولوجية للظروف التي في حدّ ذاتها تجعل الحياة البشرية ممكنة فوق كوكب الارض. فهي في نفس الوقت تدافع عن الحقوق الإنسانية وعن
التي في حدّ ذاتها تجعل الحياة البشرية ممكنة فوق كوكب الارض. فهي في نفس الوقت تدافع عن الحقوق الإنسانية وعن النظام البيئي. كما أنها تضع النظام الإنتاجي والاقتصاد في خدمة التقدّم الإنساني والاحتياجات الحقيقية. وبكلّ اختصار، فإن الإيكولوجيا الاشتراكية تفتح الطريق للعيش بطريقة جيدة.

لهذا فأنت تجدنا حاضرين في كلّ مكان تظهر فيه بدائل ملموسة، وفي كلّ مكان يبتكر ويبنى فيه عالم آخر. وبالتالي، فإنه يتعيّن علينا اليوم أن نجسّد هذا المشروع الذي يصل فإنه يتعيّن علينا اليوم أن نجسّد هذا المشروع الذي يصل بين العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. ذلك أنه لا يمكننا المقاومة والنضال دون بناء بديل سياسي لليمين ولليمين المتطرّف ولليبراليين مهما كان نوعهم. وهذا البديل يحتاج إلى مشروع يتوفّر على المصداقية ويحمل الامل.
مشروع نرى من خلاله إمكانية بزوغ مجتمع آخر، من أجل أن لا ينقلب الغضب المحتقن في بلدنا إلى حقد وكراهية.

وقد نظّم حزب اليسار مؤتمرا من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية بباريس بتاريخ فاتح ديسمبر 2012، بمشاركة العديد من الشخصيات والجمعيات والنقابات والمجلات. وأمام نجاح هذه المبادرة في دورتها الاولى، فقد تقرّر تحويلها إلى عملية دائمة تسهر على تنظيمها بالشراكة لجنة وطنية (1)
وتساهم فيها العديد من المبادرات المحلية. إنّ بناء مشروع الإيكولوجيا الاشتراكية استثمار أساسي من أجل مستقبل يسارنا، في فرنسا وفي الخارج. إنّ هذا البيان العامّ هو في نفس الوقت النتيجة الاولى ونقطة الانطلاق. فقد خضع للنقاش، وتمّ تنقيحه بشكل جماعيّ، وتمّ التفكير بشأنه وتصحيحه بكلّ رويّة.
وفي النهاية فقد أعطيناه شكله الحالي، والقلم باليد، بالشراكة مع جان لوك ميلانشون، من أجل أن نستخلص منه هذه الـ "18 أطروحة". إنّ هذا البيان هو الجزء الاوّل من سلسلة نصوص حول الموضوع.

ومن أجل إجراء القطيعة مع النظام الليبرالي، والقيام بالتحوّل الاشتراكي والإيكولوجي الضروريّ، فإنّنا نتوفّر من الآن فصاعدا على مشروع : الإيكولوجيا الاشتراكية، التخطيط البيئي كبرنامج، وثورة المواطنة، أي استعادة التحكّم في السياسة من طرف كلّ فرد.
إنّ التنسيق بين هذه العناصر سيمنحنا الادوات اللازمة من أجل النجاح في القيام في آن واحد بالنضال المؤسساتي، وخوض المعركة الثقافية، والمقاومة في الميدان.
وكل هذا يعتبر أمرا ضروريا من أجل إعطاء المواطنين الرغبة من جديد في السياسة. ونعني بذلك السياسة الحقيقية التي تعمل من أجل الصالح العام وتجعل عالما آخر في متناول اليد.

لقد كتب بول إيلوار : "يوجد عالم آخر، وهو في عالمنا هذا.". فلنبحث عنه.

نتمنى لكم قراءة شيّقة.

كورين موريل - دارلو

(1) ماتيو أغوستيني، بول أرييس، غيوم إيتيفان، لوران غاروست، سوزان جورج، جانيت آبيل، داميان جوليتون، ستيفان لافينيوت، ماتيو لوكوانغ، جاك لوريشوم، ميكائيل لووي، جيل مونسيون، كورين موريل - دارلو، آرنو مونستر، دانييل أوبونو، أنيتا روزنبولك.

أ . ما هي الإيكولوجيا الاشتراكية ؟

1. البديل الملموس والراديكالي : ليست الإيكولوجيا الاشتراكية ضربا من اليوتوبيا الخيالية، التي يتعيّن على الواقع أن يخضع لها. إنها الحلّ الإنساني والعقلاني للمأزق المزدوج الذي تجد الإنسانية نفسها منغلقة فيه بسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك في عصرنا، التي تستنفد الإنسان والبيئة. ممّا يستدعي فكرا وعملا سياسيا راديكاليا، نظرا لكونها تتطلب إيجاد الأسباب الجذرية. لذلك فإننا نقاوم المحركين الأساسيين للنظام الحالي، وهما : الرأسمالية والإنتاجية. فالرأسمالية تجعل من كلّ شيء سلعة من أجل أن تجعل منه مصدرا للربح. وبذلك فالرأسمالية هي المسؤولة عن تزايد عدم المساواة الاجتماعية، وزحف العولمة الليبرالية التي تقضي على الحرية، والتي يسودها الإغراق الاجتماعي والبيئي، وذلك بفعل نقل التلوّث، وتدهور النظام البيئي. فالإنتاجية تستنزف الموارد الطبيعية وتتسبّب في الاضطرابات المناخية. كما أن إديولوجية الاستهلاك تشكّل نتيجتها الطبيعية. فهي تجعل من جمع المال قاعدة ترقى إلى درجة أنه تصبح قانونا، وذلك عن طريق الإفراط في الدعاية والإشهار من أجل توليد احتياجات ورغبات ليس بالإمكان إشباعها أبدا. ونحن نشير إلى المسؤولين الحقيقيين عن هذا النظام، ألا وهم : نخبة الأوليغارشيا المالية العالمية، والحكومات الخاضعة للوبيات مجموعات الضغط للشركات العالمية التي لا تلتزم بأي رقابة ديمقراطية، ومنظّرو المنافسة "الحرة وغير المزيّفة" للرأسمالية الخضراء والتبادل الحر. وفي مواجهة كلّ ذلك فإن الإيكولوجيا الاشتراكية هي البديل من أجل الخروج من الأزمة، وفرض احترام المصلحة العامة الإنسانية : تقاسم الثروات من دون انتظار، والتأسيس لنظام اقتصادي جديد مبني على الاستجابة الرصينة للحاجيات، في ظل الحفاظ على المناخ وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

2. نموذج المصلحة العامة : في الواقع، قبل أي تصوّر إنساني حول هذا الموضوع، فالإنسان جزء لا يتجزّأ من النظام البيئي الذي يعيش فيه، بحيث أنهما غير قابلين للانفصال عن بعضهما البعض. فليس هناك سوى نظام بيئي عامّ واحد ووحيد يتلاءم مع الحياة البشرية. ولذلك فإننا جميعا متساوون في اعتمادنا على النظام البيئي. وإن هذه الحقيقة لتفرض نفسها على الجميع رغم اختلافاتنا مهما كان نوعها. لذا فإنّ هناك مصلحة عامة إنسانية مرتبطة بمصلحة الأنواع الحية الأخرى : الحفاظ على النظام البيئي الذي يجعل حياة الإنسان ممكنة. هل من الممكن تحديد ذلك بغير المداولة الجماعية ؟ وكيف يكمن للمداولة الجماعية أن تكون حرّة إذا كان الواحد يتسلّط على الآخر ويهيمن عليه، وكيف يمكن أن يتمّ ذلك إذا كانت الحقائق المنزّلة تُفرض كدعامة مسبقة ؟ إذن فالنموذج الإيكولوجي يدعو إلى الديمقراطية، والمساواة الاجتماعية، والعلمانية، والحركة المساندة للمرأة. وهذه هي الشروط الضرورية من أجل أن يقوم النقاش من أجل المواطَنة الحقة، من دون تدخّل القوة الأوليغارشية، أوالعقائدية أو الأبوية الذكورية. وفي الأخير فإنه بمناسبة المداولة من أجل تحديد المصلحة العامة الإنسانية، يتعيّن على كل واحد منّا أن يعبّر، ليس عن ما هو صالح لشخصه، وإنّما عن ما هو صالح للجميع. وهو ما يجعل من عمومية الحقوق الإنسانية، والمواطنة واجبا، ويطرح الجمهورية كضرورة. وهذا هو الرابط العقلاني الذي يصل بين الإيكولوجيا السياسية ومفهوم الجمهورية الاجتماعية العامة. فهذه النظرية السياسية الشاملة التي نسمّيها الإيكولوجيا الاشتراكية. فالأمر يتعلّق بنزعة إنسانية وبحركة كونية اشتراكية وملموسة.

3. خلاصة سياسية يسارية جديدة : إن الإيكولوجيا الاشتراكية مشروع سياسي جديد تتبلور فيه خلاصة إيكولوجيا معادية بالضرورة للرأسمالية من جهة، واشتراكية تمّ تخليصها من منطق الإنتاجية. وبذلك فإن الإيكولوجيا الاشتراكية تمثّل نقطة التقاء وتقاطع التيارات اليسارية الكبرى في نموذج سياسي جديد. فنحن في حاجة إلى هذا المشروع الاجتماعي البديل للرأسمالية. وإنه ليرسم آفاق النضال من أجل مجتمع متحرّر ومتقدّم، ستزول منه ظواهر تدمير البيئة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان. إن مشروعنا الإيكولوجي الاشتراكي يأخذ بعين الاعتبار احتياجاتنا الإنسانية والحدود الطبيعية لكوكبنا. فهو يعيد النظر في الصلاحية الاجتماعية للإنتاج، وفي أنماطنا للاستهلاك، وفي احتياجاتنا الحقيقية، وفي الغرض المنشود من منتجاتنا وكيفية إنتاجها.

4. تجديد الاشتراكية : إن هدف الاشتراكية كان دوما هو تحرير الإنسان. والحرية تمرّ عبر تقاسم الثروة، وممارسة السلطة بشكل ديمقراطي، وكذا عن طريق التربية الشمولية لكل فرد، رجلا كان أو امرأة. إننا ما زلنا نتبنى هذا البرنامج. غير أننا الآن نعي أننا لن نصل إلى التحرّر بالنمو الذي لا نهاية له : فالنظام البيئي، الذي يجعل حياة الإنسان ممكنة، لا يسمح بذلك. فمعاينة هذه الحقيقة تستدعي منا إعادة صياغة نموذج جديد للتقدّم يكون في قطيعة مع النظام الرأسمالي. فليس من الضروري إعادة صياغة نظام الإنتاج والتبادل فحسب، وإنما يجب إعادة النظر في محتوى الإنتاج وأنماط الاستهلاك. وبالتالي فإن هذه المقاربة تنطوي على التنظيم الاجتماعي والسياسي برمّته. إن هذه المقاربة تفرض علينا بالضرورة أن نفكّر بطريقة جديدة في الماهية الحقيقية للتقدّم الإنساني في ظل الحفاظ على النظام البيئي. و في إطار هذه الظروف، فإننا نقترح صياغة جديدة للإستراتيجية التحرّرية من أجل مستقبل الإنسانية. وهذا الوعي الجديد وبرنامج عمله هو الإيكولوجيا الاشتراكية. ومنهجها يتجلّى في الراديكالية الملموسة، والتخطيط البيئي وثورة المواطَنة.

ب . من أجل الخروج من مأزق الإديولوجيات

5. كذبة الرأسمالية الخضراء ومخاطر الإديولوجية البيئية : إن إيكولوجيتنا إيكولوجية اجتماعية، وهي تشكّل امتدادا للنضال التاريخي اليساري. فنحن نرفض الخدعة المتمثلة في الرؤية الضيقة التي تجعل من الإيكولوجيا إديولوجية تتوافق مع الرأسمالية. فنحن نفضح "الرأسمالية الخضراء"، التي، تحت غطاء التنمية المستدامة، تفتح فضاءات جديدة من أجل هيمنة البحث عن الربح الأقصى، وتفسح المجال لتفعيل حركية الإمبريالية وقصر النظر. فنحن نرفض الخطاب الإيكولوجي الذي يقتصر على إلقاء اللوم والمسؤولية على الأفراد. وهو بذلك يمتنع عن الاعتراف بالمسؤولية الكبرى للإنتاجية المجردة من الضوابط. كما أنه يتخلّى عن التصدّي لأنماط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالية، ويرفض أن يرى أنها تستغلّ الناس الأكثر ضعفا، وتنهب بلدان الجنوب. فنحن نرفض الإيكولوجيا النخبوية المنقطعة عن الطبقات الشعبية، والتي يُغيّب فيها النقد الجادّ للاقتصاد الذي تحكمه العولمة، في غياب الرؤية الاجتماعية ومن ثمّ افتقاد الفعالية البيئية. فإيكولوجيتنا نحن، تعالج القضايا البيئية من خلال ربطها بصفة منهجية بنقد النظام الاقتصادي وبالنضالات الاجتماعية، وذلك بإشراك جميع المواطنين.

6. مأزق الديموقراطية ـ الاجتماعية : إنّنا نرفض مبادئ الديموقراطية ـ الاجتماعية التي تؤمن بأن إعادة توزيع الثروات تمرّ أوّلا عبر إعادة تنشيط نمو الناتج الداخلي الخام ورفع الاستهلاك المادي الشامل. وهذه الرؤية تنطوي على تناقضين اثنين. فمن جهة فهي تحافظ على قوة رأس المال المالي، وتفترض أنّ توزيع الثروات سيتمّ تنظيمه عبر "ثمار النمو". فهذه الرؤية لا تتصدّى للتراكمات المكتسبة فعلا. غير أننا نعلم أن الثروات موجودة، وأنه لا مجال للانتظار أكثر لإعادة توزيعها. فالمشكلة هي إذن في تكديس واحتكار هذه الثروات في أياد محدّدة، عبر قانون الغاب الذي يفرضه رأس المال. ومن جهة أخرى، فإن هذه النظرية تقوم على نموذج التوسع اللانهائي، الذي يعتبر انتحارا للحضارة الإنسانية. إن الناتج الداخلي الخام مقياس لا يعكس بالضرورة مدى هناء العيش في المجتمع. وبالطبع فإنه يجب أن تتوفّر لكل إنسان إمكانية الحصول على السلع الأساسية. كما أنه طبعا من الضروري إعادة تفعيل الأنشطة التي من شأنها ضمان المصلحة العامة. غير أن تفعيل التنمية الاقتصادية بشكل أعمى، ليس من شأنه أن يأخذ الطوارئ الاجتماعية بعين الاعتبار. لهذا فإن تفعيل التنمية الاقتصادية ليس من الممكن مساندته، وهو غير مرغوب فيه من حيث الحفاظ على النظام البيئي والموارد الطبيعية والمناخ. ولهذا فنحن لا ننتظر لا استئناف النمو ولا النتائج الحسنة للتقشف. فبالجملة، نحن لا نؤمن بهذا ولا بتلك.

7. وضع الاقتصاد في خدمة الاحتياجات : إنّ الإيكولوجيا الاشتراكية تهدف إلى وضع الاقتصاد والنظام الإنتاجي في خدمة الاحتياجات الإنسانية. وهي في هذا تختلف عن "سياسة العرض" التي يدافع عنها الليبراليون. فنحن نرفض منطق الإنتاجية هذا، الذي ينتج كلّ شيء وأي شيء وفي أي ظروف كانت، فقط بهدف بيع المنتجات في السوق بفضل النفقات التي يتمّ صرفها في الدعاية والإشهار. كما أنه كيف لنا أن نتجاهل أنّه من أجل الوصول إلى هدفه والزيادة في أرباحه، فإنّ هذا النظام يبيع لنا منتجات تتمّ برمجتها من أجل أن تتعطّل وأن تفوتها الموضة بشكل متسارع ؟ وكيف لنا أن نتحمّل أكثر كل هذا الهدر المتمثل في النفايات المتزايدة لحضارتنا ؟ وكيف لنا أن نغضّ الطرف عن كون جزء كبير من النفايات يتمّ تصديره إلى دول الجنوب، دون أي مراعاة لصحة السكان ولمحيطهم البيئي ؟ إن قراراتنا الجماعية يجب أن تكون مبنية على ضرورة تلبية الاحتياجات الحقيقية. وهذا هو المعنى الحقيقي للتخطيط البيئي. فهو يعكس المنطق القائم، من خلال انطلاقه من الاحتياجات، ومن واجب الحفاظ على النظام البيئي وكذا من حق الجميع في العيش في محيط بيئي صحيّ وسليم. إن التخطيط البيئي يجعل النظام الإنتاجي متماشيا مع هذه المتطلبات الضرورية.

8. إجراء قطيعة مع الأفكار النمطية التقليدية : إنّ الإيكولوجيا الاشتراكية تعيد النظر في هيمنة المصالح الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فهي تعيد التساؤل حول العلاقة بالعمل. إننا ندعو إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. كما أننا ننادي بالاقتراحات البديلة الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والمتضامن، في إطار التسيير الذاتي وفي إطار التعاونيات. إننا نتمسّك بالسيادة المالية والتأميم كأداة للسياسة العمومية، وخاصة في مجال الخدمات المصرفية ومؤسسات القرض. إنّ مؤشّر التقدّم الإنساني، وإزالة العولمة في ظل الحماية الاجتماعية والبيئية، وإتاحة الاستقلالية اللامشروطة وتحديد الأجور الاجتماعية، وتحديد الحد الأقصى المسموح به للدخل، كلها توجهات لن نغفلها من أجل الخروج من الطرق التقليدية القديمة، ومن أجل تجنّب مخاطر دعم النظام. كما أنه يتعين علينا أن نمضي قدما في خفض وقت العمل بشكل كبير : "لنعمل لوقت أقلّ، من أجل أن يعمل الجميع وبشكل أفضل". علينا تحديد أفق العمل للجميع وفي نفس الوقت أن نأخذ موقفا حول هدف العمل. فلا حاجة لنا أن نعمل لوقت أكثر مما يكفي لإنتاج ما هو ضروري. إنّه سيكون بإمكاننا شغل الوقت الذي سنوفّره بهذه الطريقة في ممارسة أنشطة تعتبر اليوم "غير منتجة" رغم كونها أساسية من أجل العيش الهنيء.

9. من أجل الإنتاج بشكل مختلف : إنّ المراجعة المتعمقة لنظامنا الإنتاجي حول ما نسميه بـ"الراءات الأربعة" "4 R" : إعادة الأنشطة إلى المستوى المحلي، إعادة التصنيع البيئية، إعادة تأهيل وتحويل الوسائل الصناعية، وإعادة توزيع العمل. فهناك العديد من الاحتياجات التي لم يتم الاستجابة لها : في إطار الصناعة التي تتمّ إعادة إدخالها إلى المستوى المحلي، في مجال قطاع الخدمات للأشخاص، في إطار الزراعة الإيكولوجية، والزراعة الفلاحية لضمان السيادة الغذائية الذاتية والصحة للجميع، في إطار الأبحاث والقطاعات "الخضراء" التي تهدف إلى الحدّ من اعتمادنا على الموارد القابلة للنفاد (المباني ذات المعايير البيئية، الفعالية الطاقية، التجديد الحراري، الطاقات المتجدّدة...). ومع تزايد البطالة والأزمة الاجتماعية، فإن هدف التشغيل غالبا ما يعتبر كأولوية في مقابل ضرورة حماية المحيط البيئي. إن هذا المنطق هو من السخافة بمكان : حيث نرى اليوم حجم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن غياب القيود والضوابط في النظام الليبرالي، في حين أنه كان بإمكان إعادة الأنشطة الاقتصادية إلى المستوى المحلي، وتشجيع الانتقال الإيكولوجي، أن تسمح بالحفاظ على العديد من مناصب الشغل المحلية والدائمة أو تحويلها، وذلك في كلّ البلدان.

10. من أجل التأسيس للقاعدة الخضراء باعتبارها بوصلة للسياسة : إنّ "القاعدة الخضراء" هي مؤشرنا الرئيسي لتوجيه الاقتصاد. فهي البديل لـ "القاعدة الذهبية" لسياسات التقشف و"التكييف الهيكلي" المفروضة من طرف البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي. **:** إنّ "القاعدة الخضراء" تهدف إلى ضمان مسؤوليتنا أمام الإنسانية ونظامها البيئي وذلك عبر إزالة الدَيْن البيئي. إنها تجمع بين ضرورة خفض استهلاك بعض المواد المعيّنة وضرورة إنعاش بعض الأنشطة مع المراعاة المنهجية للأثر البيئي الناتج عنها. فبالإضافة إلى الأضرار

الحاصلة والتي يجب تداركها في ما يخص تصريف الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي، فإننا نتبنى كوسيلة لتقييم السياسات العمومية، تأخير "يوم التجاوز الشامل" كل سنة. ويتعلّق الأمر بالتاريخ الذي اقتطعنا فيه، على المستوى العالمي، حجم الموارد المتجدّدة المساوي لما يمكن للكوكب إعادة توليده، وفي نفس الوقت الذي أنتجنا فيه نفايات يمكن للكوكب استيعابها. إنّ هدفنا هو تأخير هذا الأجل إلى غاية 31 ديسمبر، أي الوصول إلى تحييد أثرنا البيئي. إن هذا الهدف يفرض ضرورة التقليص الشديد من تصريف الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري ووقف تصنيع الطاقة النووية التي تنتج نفايات مشعة لا يعرف أحد كيفية التصرّف بشأنها، كونها تنطوي على مخاطر غير مقبولة سواء تعلق الأمر بالإنسان أو بالنظام البيئي.

ج . من أجل بناء الثورة الاشتراكية

11. حول ضرورة تضافر النضالات : إنّ هدفنا بشأن القطيعة الحضارية يقتضي أن يضطلع السواد الأعظم من الناس بالعمل السياسي. فالأمر يتعلّق بتوحيد الجهود من أجل العمل الجماعي، وليس الاكتفاء بأن يوقن بعض المقتنعين فيما بينهم بفكرة ما، أو أسوء من ذلك بأن يثير الناس بعضهم ضد بعض. فنحن نتواجد إلى جانب الأُجَراء والمقصيين من النظام، والذين يقاومون ويحملون مشاريع اجتماعية وبيئية بديلة. فإعادة التأهيل البيئي لن تتمّ بدون هؤلاء، وأحرى أنها لن تتمّ ضدّهم. إن خصومنا في هذا التشعب الثنائي الجذري الذي يشهده مجتمعنا ليسوا الباحثين ولا الأجراء في قطاع الصناعة، وإنما هم البنوك، والشركات العالمية، والمساهمون الذين يوجّهون الإنتاج وفقا لمصالحهم الخاصة، دون مراعاة للمصلحة العامة.

12. النضال والمقاومة من أجل الابتكار : إنّ الثورة الإيكولوجية الاشتراكية تجمع بين المقترحات البرنامجية والحضور الفعلي في النضالات الاجتماعية والبيئية إلى جانب كل أولائك الذين يقاومون. إن المواطنين المنضوين في هذا المشروع يلتزمون بالمشاركة في تطوير التجارب والبدائل الملموسة : كالدوائر القصيرة، والجمعيات من أجل الحفاظ على الزراعة الفلاحية، ودعم الأحزمة الزراعية المعيشية، والفعّاليات ضد تحويل الأراضي إلى أراض اصطناعية، وجمعيات المدن في حالة انتقالية، واستعادة الشركات من طرف الأجراء، وإيجاد أنظمة تبادل محلية، والتوفير الشعبي والأنظمة النقدية التكميلية، والسكن الجماعي وترشيد استعمال السيارات بصفة جماعية تشاركية. كما أنهم يشاركون بكلّ فعّالية في أنشطة العصيان المدني السلمي وغير العنيف، وفي عمليات مكافحة الإعلانات والإشهار، وفي عملية الاستيلاء على المساكن الفارغة أو الشاغرة. إن المنتخبين ممثلي الشعب المنضوين تحت مشروع الإيكولوجية الاشتراكية يلتزمون في إطار منحى تنسجم فيه أقوالهم مع أفعالهم. فهم يأخذون مبادرة تفعيل وإحياء مبادئ اليسار بكونهم مثلا يحتذى به، باتخاذهم قرارات من أجل حظر الدعاية والإشهار، وبالرجوع إلى إدارة المصلحة العامة للمياه، وبالعدول عن رفع أسعار المقاييس، أو بالسعي إلى توسيع مجانية الخدمات العامة.

13. تنفيذ التخطيط البيئي : يتطلّب التخطيط البيئي أن يؤخذ بعين الاعتبار طول الأمد وبعد النظر في ظل السيادة العامة، على أن يكون كلّ ذلك تحت مراقبة المواطنين، والعمّال والمستعملين. إن المشكلة لا تكمن في الصناعة، ولا في البحث، ولا في التقنية في حدّ ذاتها، وإنّما في عدم إمكانية الاختيار وغياب ممارسة المراقبة من طرف المواطن. ومن ثمّ فالحاجة ضرورية لقيام ثورة المواطنين من أجل الحصول على الكفاءة اللازمة لممارسة هذه المراقبة. فنحن نتطلع إلى هذا المزيج المتفجّر من الطوباوية الثورية والتقنية. إنّ المخطط البيئي يمنح إمكانية تنظيم أخذ طريق فرعي نحو نمط آخر للتنمية يعتمد على سبر حاجياتنا وإعادة توجيه إنتاجنا، تبادلاتنا واستهلاكنا وفقا ما تقتضيه المنفعة الاجتماعية والبيئية. يجب إعادة تنظيم قطاع البحث حول مفهوم المصلحة العامة والاحتياجات الحقيقية، وابتكار أشكال جديدة من المشاركة مثلا من خلال اتفاقيات ينخرط فيها المواطنون. إنّ من واجب التعليم المدرسي العمومي، من خلال شُعَبه المهنية والتكنولوجية والعامة، أن ينظّم النهوض بالمعارف واكتساب المهارات في كلّ الأعمار من أجل إنجاح عملية أخذ الطريق الفرعي وظهور شُعَب جديدة. يجب تنظيم "مؤتمرات تشاركية شعبية" من أجل إعادة تحديد معايير المنفعة الاجتماعية والبيئية قصد إيجاد ترابط منسجم

بين مختلف مستويات السياسات الأوروبية والنشاط العملي المحلي. إنّ التخطيط البيئي ينظّم التدخّل المستمرّ للأُجَراء في تسيير الشركات، وذلك كامتداد للتضافر المتنامي لجهود النضالات الاجتماعية والبيئية.

14. لا إمكانية لوجود المساواة والجمهورية الاجتماعية، في غياب الجمعية التأسيسية : إنّنا نؤكّد على ضرورة توفير مستوى عال من الثقافة المشتركة، حيث يضطلع التعليم العمومي بهذا الدور، بما في ذلك التربية البيئية. وإلاّ فكيف يمكن الوصول إلى تحرّر الفرد والجماعة، وهو الشرط الضروري الوحيد من أجل إتاحة القبول بعقد اجتماعي ينخرط فيه الجميع؟ إنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يؤكّد دور الدولة، والجماعات المحلية، ومصالح الخدمات العامة، اللازمة بالضرورة من أجل التخطيط للقطيعة، قصد بناء مجتمع تحرّري وضمان المساواة في الحصول على الحقوق الأساسية، للجميع وفي كل مكان. يجب إعادة صياغة هاته الهياكل عن طريق جمعية تأسيسية. حيث تضطلع هذه الأخيرة بالضرورة بمهمة التجديد الشامل لكلّ أشكال التنظيم المؤسساتي، وتتيح الوسائل الديمقراطية التي ستمكّن من إشراك كلّ فرد في بُعْده كمواطَن بصفة دائمة، وتؤكّد على السيادة الشعبية في كلّ المجالات. فالمهمة الثورية عمل جبّار. فنحن نؤيّد تنفيذا "سلسا" من أجل تراجع الزحف والتوسع العمراني على مختلف مستويات التراب الوطني، وكذا من أجل الحدّ من تركيز السكان بشكل كثيف في التجمعات والمدن الكبرى، وأيضا من أجل التوقّف عن وضع مختلف مستويات ومناطق التراب الوطني في وضعية المنافسة. فنحن نناضل من أجل نمط عمراني جديد يقرّب بين الوظائف الضرورية لـ "العيش الهنيء" (الخدمات العامة للصحة والتعليم والسكن والنشاط المهني والثقافة والترفيه والتنوع البيئي والزراعة الفلاحية). فنحن نرفض اعتبار الكائن الحيّ سلعة، كما نرفض تداول الكائنات والمنتجات المعدّلة وراثيا، وكذا إقحام الثروات المشتركة، كالماء والطاقة والمعرفة، ضمن النظام المالي. كما نرفض خصخصة قطاع الخدمات العامة. حيث يجب أن تخضع هذه الأخيرة للتسيير العمومي، مع إعادة التفكير في كيفية الربط المنسجم بين الدولة بصفتها الضامن للمساواة الجمهورية وبين الجماعات المحلية وبين العمل الفعلي للمواطنين، والنقابات، والجمعيات، والمستعملين.

15. من أجل خوض المعركة الثقافية : إنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يخوض معركته الإيديولوجية عبر التربية والتعليم الشعبيين. فهو يصبو إلى تحرير المخيال. كما أنه يستنكر برمجة الفرد - المستهلك المطيع والخاضع لآراء خبراء مزعومين، وإملاءات الإنتاجية التي تجعلنا نرغب في منتجات ضارّة وغير نافعة، يتمّ تصنيعها في أقاصي الجانب الآخر للكوكب، ضمن ظروف عمل غير لائقة وفي ظلّ منظومات قانونية بيئية ناقصة أو منعدمة. كما أنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يتولّى محاربة الأيدي المسلّحة للإنتاجية المتمثّلة في الإعلانات والدعاية والإشهار التي تسخّر ترسانتها من أجل اتخاذ الأجساد كسلع تباع وتشترى، وخلق التمييز على أساس جنسي، وتكريس سلطة الموضة وهيمنة وسائل الإعلام، حيث يتمّ تناقل كل ذلك عن طريق المؤسسات المانحة للقروض، والتي تتحكّم فينا بإعطائنا الأوامر من أجل شراء السلع الاستهلاكية، وهدرها بصفة دائمة. إنّ هذه المعركة الإيديولوجية هي أيضا معركة مفردات. فنحن نرفض سياسة استعمال المفردات ذات الصور البلاغية التي تجتمع فيها الأضداد في اللفظ الواحد، ونرفض اللغة الجديدة المخادعة ذات النبرة الليبرالية التي تجعل من "سعر العمل" "تكلفة"، والتي تسمّي المساهمات الاجتماعية "أعباء"، والتي تدعو "حرّاس الأمن" "قوات حفظ النظام"، والتي تسمّي المراقبة عبر كاميرات الفيديو "حماية التصوير بالفيديو"، وهي التي تغطّي على خطورة الطاقة النووية بتسميتها بـ "الطاقة النظيفة أو الخالية من الكربون".

16. من أجل كسر القيود المفروضة من طرف المعاهدات الليبرالية : إنّنا نندّد، على المستوى العالمي، بالاتفاقيات التي تروّج لها منظمة التجارة العالمية، كما نندّد باتفاقيات التبادل الحرّ واتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تساهم في استنزاف الموارد الطبيعية، واستغلال شعوب الجنوب، ونهج سياسة الإغراق الاجتماعي في ما يسمى بالبلدان المتقدّمة. فلكونه المنطقة الاقتصادية الأولى في العالم، فإنّ تطوّر الاتحاد الأوروبي يورّط الكوكب بأسره. إنّ سياسته الليبرالية مُحكمة الإغلاق بسبب المعاهدات الحالية ومخططات التقشف التي تمّ تبنيها تحت قيادة اللوبيات مجموعات الضغط الاقتصادية والمالية، حيث أن قاسمها المشترك هو توقّع اختفاء مصالح الخدمات العامة، وتوسيع قطاع التسويق التجاري والتبادل الحرّ. وهو ما يتسبب في الهدر الناتج عن الإفراط في المنافسة لهثا وراء تحقيق مزيد من الأرباح، وفي تدمير مصالح الخدمات

العامة سعيا وراء تحقيق المصالح الخاصة. إنّ أوروبا الليبرالية والتقشفية تحول أيضا دون الوصول إلى التحكّم في محتوى الإنتاج والتبادل وتوجيههما نحو أهداف التقدم الإنساني. وفي ظل هذه الظروف فإنّنا نتحّمل كون السياسة الإيكولوجية الاشتراكية في أوروبا يجب أن تمرّ عبر إعلان العصيان على أوروبا الليبرالية وتعليماتها. ومن أجل ذلك، فإنه يتعين بناء موازين قوى أخرى في ما بين المواطنين والسلطة المالية وسلطة المؤسسات المعادية للديمقراطية في الاتحاد الأوروبي. فإذا كان مستوى الحيز الأوروبي مناسبا للسياسات البيئية والاجتماعية، فإنّ تنفيذها لن يكون ممكنا إلاّ من خلال بناء أوروبا أخرى تحت مراقبة ديمقراطية الشعوب.

17. من أجل خوض المعركة العالمية والشمولية: ليس هناك سوى نظام بيئي واحد يتلاءم مع الحياة الإنسانية. ولذلك فإنه يجب علينا أن نستخلص النتائج في كلّ المجالات. إن القرارات التي يتمّ اتخاذها في زاوية من هذا الكوكب تكون لها نتائج تعمّ كل المناطق الأخرى. إنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يتطلب الاعتراف بمسؤولية ما يسمى بدول الشمال، ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تجاه ما يسمى بشعوب دول الجنوب. إنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يندّد بالتنظيم الممنهج للمنافسة بدل التعاون، وللإنتاجية وآثارها على المناخ، ولنهب الموارد الطبيعية، وللاستيلاء على الأراضي الخصبة، ولفرض التقشف من طرف الترويكا. كما أنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يفرض تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخلق مَحكمة مختصة في الجرائم ضدّ البيئة. إنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يفرض علينا أن نساهم في النقاشات الرامية إلى الربط بين سياسات التنمية والتقدّم الاجتماعي من جهة والحفاظ على البيئة من جهة أخرى. ومن أجل تحقيق ذلك فإننا نؤيّد ونستلهم بدائل عرفتها دول أجنبية : كثورات المواطنين، والربيع العربي، ورفض الديون واحتكار وسائل الإعلام في الأرجنتين، وإنشاء الجمعية التأسيسية في إيسلندا وفنزويلا، ومبادرة ياسوني أي تي لترك النفط في باطن الأرض في الإكوادور. إن المعارف والتجارب والمنهجيات المكتسبة في هذه الحالات يجب أن تتضافر وتلتقي. إنّ المشروع الإيكولوجي الاشتراكي يجب تبنّيه من طرف محفل عالمي يجعل منه هدفا لثورة المواطنين في عصرنا.

18. خوض ثورة المواطنة من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية : نظرا لحجم هدفه، فإنّ التشكيك في النموذج الإنتاجي الرأسمالي لن ينتج عن مجرد تداول على الحكم بعد الفوز في انتخابات ولا تنفيذا لقرارات تأتي من فوق. وإنّما يتطلّب ذلك إجراء إصلاح جذري للمؤسسات، بما في ذلك تبني الاقتراع النسبي، والوصول إلى المساواة العددية بين الجنسين، وعدم الجمع بين أكثر من ولاية تمثيلية حتى يتسنّى للشعب أن يكون ممثّلا بصفة فعلية وفعّالة بكلّ خصائصه. إن هدف ثورة المواطنة من أجل الإيكولوجيا الاشتراكية هو كبح جماح الأقلية النخبوية المتمثلة في الأوليغارشيا، وضمان للسيادة الشعبية من خلال ديمقراطية حقّة ، في كلّ الظروف. إن هذا يفرض تضافر الجهود الفعلية للأغلبيات البرلمانية الإيكولوجية الاشتراكية مع مبادرات الحركات الشعبية في كلّ مجالات حياة المجتمع. إن استعادة المبادرة السياسية و المواطنة من طرف كل امرأة وكل رجل، بهدف أن يتمّ تحديد المصلحة العامة في كل مكان وبشأن جميع المواضيع، وهو ما نسميه ثورة المواطنة. إنها حقّا ثورة. و ذلك لكونها تقترح تغيير أشكال المِلكية، والنظام المؤسساتي، والتسلسل الهرمي للمقاييس القانونية والاجتماعية والبيئية التي تنظّم المجتمع والاقتصاد. إن هذه الثورة حقّا ثورة مواطنة. وذلك لكونها تروم إعطاء السلطة لكل واحد، ليس بهدف تحقيق مصلحة طبقة اجتماعية على وجه الخصوص، وإنما من أجل تحقيق الخير لكلّ إنسان. وأيضا لكونها تتخذ أشكالا مؤسساتية، وتخضع لعملية الاقتراع العام، في ظل التعددية السياسية. إننا نرفض أن ينقلب اليأس والغضب إلى حقد وكراهية. فلا طليعة مستنيرة ولا ديكتاتورية خضراء ولا انكماش إثنيا، وإنما نحن نناضل على الدرب الديمقراطي لثورة المواطنة. إن الشعب ليس هو المشكلة، إنما هو الحلّ. إنّ أسوء أضرار الأزمة الراهنة للحضارة الإنسانية هو أن تصبح البشرية غير قادرة على الانفتاح على درب مستقبل آخر. إن بوسع الإيكولوجيا الاشتراكية أن تكون هي ذلك المستقبل الجديد. فليشرق هذا المستقبل ولتزهر أشجاره.

ترجمته إلى الفرنسية
كاتي بيون